مجلة الادارة والاقتصاد / السنة – 42 العدد 2019/ 120
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة 2004-2017

أ.د هناء عبد الغفار حمود* رسول حسن علي**

المستخلص

يرمي البحث إلى تحليل وتقدير أثر المبالغ المرصـدة لبرامج الحماية المتمثلة (بشـبكة الحماية الاجتماعية والتدريب المهني والقروض الميسرة) في نسبة الفقر والبطالة في العراق،لمعرفة مدى فاعلية تلك البرامج وتأثيرها المباشر في الحد من ظاهرة البطالة والفقر في العراق،وقد توصلت الدراسة وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي(Eviews9) إلى أن حجم المبالغ المرصـدة على برامج الحماية الاجتماعية لم يكن لها دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة البطالة والفقر كون أن أغلب تلك المبالغ لم تذهب الى مسـتحقيها بسـبب ضـعف الإدارة وتفشـي الفسـاد المالي وغيرها من الأمور، كما اظهرت نتـائج البحث إلى أن المتغيرات المدروسـة كـانت سـاكنـة عند الفرق وفق نتـائج اختبـار ديكي-فولار الموسع(ADF)،كما أن المتغيرات موزعة توزيعاً طبيعياً وأن الأنموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة اختلاف التباين.

Impact of social protection programs on poverty and unemployment in Iraq for the period 2004-2017

Abstract

The research aims to analyze and assess the impact of the amounts allocated to the protection programs (social protection network, vocational training and soft loans) in the rate of poverty and unemployment in Iraq, to determine the effectiveness of these programs and their direct impact in reducing the phenomenon of unemployment and poverty in Iraq, the study reached according to the results of the statistical program (Eviews9) pointed out that the amount of funds allocated to social protection programs did not have a significant role in reducing the phenomenon of unemployment and poverty, since most of those amounts did not go to their due to weak management and the spread of financial corruption and other things, as the results of the research showed that The studied variables were static when the difference according to the Dickey-Fuller test results Extended (ADF), and the variables are normally distributed and that the model does not suffer from the auto-correlation problem and the problem of hetro contrast.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحث .
مستل من رسالة ماجستير
مقبول للنشر بتأريخ 2018/12/17

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

المقدمة:

أن حماية الإنسان وتوفير أبسط مقومات الحياة من أهم الأمور التي تسعى إليها البلدان في المجتمعات الفقيرة والغنية على حد سواء ،فالتهديدات المحدقة بالأمن الإنساني كثيرة ومتنوعة منها ما يتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية الطارئة وحدوث الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ومنها مايتعلق بالنمو السكاني المتزايد وعدم وجود برامج حقيقية لمواجهة هذه الزيادة ،وكذلك انتشار البطالة بكافة أنواعها وبشكل سريع مما يحتم ضرورة مواجهة تلك التهديدات والتصدي لها عن طريق التدخل الحكومي والعمل الجماعي، لقد تعرض المجتمع العراقي لاقسى حالات الخوف والتوتر والفقر والبطالة بعد عشرات السنين من الحروب المستمرة وتراجع دور الدولة في الحد من الفقر والعوز فاصبح الانسان العراقي في حالة من التدهور المتواصل حيث بات القلق والتوتر يرافقه في كل مكان ونتيجة لتلك الأحداث و التغيرات السريعة والمفاجئة قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مخاطر الفقر والبطالة والأمن الانساني وإعادة هيكلة وتحسين نوعية البناء الفوقي للمجتمع العراقي من خلال زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية وتحسين مستوى دخل الفرد ودعم الأسر الفقيرة بالمساعدات النقدية والعينية للوصول إلى الاهداف التي تسعى إليها السياسات والبرامج الموضوعة بهذا الشأن.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث بتحديد مستوى المنفعة الاجتماعية المثلى من الإنفاق العام على برامج الحماية الاجتماعية وإقتراح السياسات الفاعلة لصناع القرار لإنجاح طريقة إدارة البرامج واستثمار الأموال المخصصة بالشكل الأمثل لتقليل الهدر وزيادة المنافع الاجتماعية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحديد ومعرفة المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية ومستوى المنفعة من إنفاق تلك المبالغ.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية وفاعلية تلك البرامج للحد من الفقر وتقليص البطالة.

مشكلة البحث: تتضمن مشكلة البحث أن هناك العديد من نقاط الضعف تتمثل بضعف الأجهزة الإدارية والفنية ووجود البيروقراطية والروتين المعقد في الإجراءات المتبعة لتنفيذ البرامج وكذلك تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وعدم وجود دراسات جدوى أثناء تنفيذ بعض البرامج الولاسيمابالقروض فضلاً عن وجود تحديات خارجية منها ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتردي الوضع الأمني وزيادة في عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية وقلة المبالغ المخصصة لتلك البرامج وغيرها من المشاكل.

حدود البحث: تمثلت الحدود الزمانية بالمدة 2004-2017 في حين مثل العراق بجميع المحافظات ماعدا محافظات إقليم كردستان الحدود المكانية للبحث.

منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث سيتم اعتماد منهج الاستقراء للبيانات المتعلقة بالفقر والبطالة ومنهج التحليل الكمي القياسي على قاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق للمدة 2004-2017 والتي شملت بيانات كل من العاصمة بغداد وجميع المحافظات الأخرى باستثناء محافظات إقليم كردستان باستعمال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية.

هيكلية البحث:يتضمن البحث الهيكلية التالية:

المحور الأول , وقد تم تخصيصه لدراسة الجانب النظري للبحث وولاسيمافيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية ،إذ تناول مفهوم وأهمية الحماية الاجتماعية ومصادر تمويل تلك البرامج فضلاً عن مفهوم البطالة والفقر وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية, أما المحور الثاني فقد تم تقديمه لبيان واقع برامج الحماية الاجتماعية ومستوى البطالة والفقر في العراق , وأخيراً تم تقديم المحور الثالث لدراسة الجانب العملي باستعمال التحليل القياسي أو الكمي وكانت الدراسة تعتمد في استعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد , لبيان أثر الإنفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية في مستوى الفقر والبطالة بالاستعانة ببرنامج Eviews9 في الحصول على النتائج.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

المحور الأول:الإطار المفاهيمي لبرامج الحماية الاجتماعية ومصادر التمويل والفئات المستهدفة.

أولاً:مفهوم واهمية برامج الحماية الاجتماعية.

يمكن تعريف الحماية الاجتماعية على أنها"نسق منظم للخدمات الاجتماعية والمؤسسات،ينشا لمساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة.وهو يستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية أقصى قدراتهم وتحقيق تقدمهم وتحسين حياتهم بحيث تنسجم وتتوافق مع حاجات المجتمع[1].

كما يمكن تعريفها حسب (هارولد وينسكي وتشارلز ليبو)الحماية الاجتماعية هي "كل التنظيمات والأجهزة والبرامج ذات التنظيم الرسمي والتي تعمل من أجل الوصول إلى تحسين الظروف الاقتصادية والصحية لكل إعضاء المجتمع أو الجزء منه" [2].

أما(هوارد رسل) فقدعرفهاعلى أنها "مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الإمن والحماية وتوفير فرص التكيف الاجتماعي الناجح للشعب". وفي ضوء تلك التعاريف للحماية الاجتماعية يتبين أنها مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمنظمات الولاسيمابهدف تمكين الفرد من التفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة به وتوفير الراحة النفسية والسكن الصالح والصحة والغذاء الكامل والرفاهية والتعليم وزيادة الضمان الاجتماعي لكل المواطنين" [3].

إذن فالحماية الاجتماعية جهود تهدف الى مساعدة الأسر الفقيرة والفئات المهمشة في المجتمع عن طريق تقديم الإعانات النقدية والعينية من أجل مساعدة الأفراد في تحقيق مستويات مقبولة من الصحة والعيش الكريم وتنمية القدرات والطاقات واستثمارها لتوفير البرامج التي تساعد الإنسان على تجاوز مشاكله وإشباع حاجاته المتعددة[4].

وتساعد برامج الحماية الاجتماعية في تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانات والموارد البشرية المتاحة في المجتمع من خلال دعم الطاقات والكفاءات بكل ما يحتاجونه من أموال وتدريب ليصبحوا أكثر إنتاجية وفائدة للمجتمع ، وكذلك تعمل البرامج على إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع وحل مشاكلهم وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والأمن والسلم الاجتماعي وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير القدرات الذاتية للأفراد للدخول إلى سوق العمل والحصول على الفرص المناسبة لتعزيز مبدأ الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والجماعات بمختلف أنواعها.[5]

تعد الحماية الاجتماعية مكوناً أساسياً للعقد الاجتماعي بين الفرد والدولة وذات بعد تنموي كون البرامج الولاسيمابالحماية الاجتماعية تعمل في إطار تمكين الأفراد والجماعات لتحقيق النمو والازدهار والتحول إلى طاقات منتجة تدعم وتحفز سياسات التشغيل، ويرتبط مفهوم الحماية الاجتماعية بجوهر مبادئ العدالة الاجتماعية التي تهدف الى توزيع الدخل بين الأفراد بشكل عادل من خلال استعمال الإنفاق الحكومي لتمويل برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد الأفراد على تأمين مستوى عيش لائق وتحريرهم من مخاطر الفقر ونقص الخدمات الصحية والتعليمية [6].

ثانياً:مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية.

1- التمويل عن طريق الموازنة العامة للدولة:

إن التوسع المستمر في برامج الحماية الاجتماعية وشمول فئات جديدة فضلاً عن الزيادة المستمرة في عدد السكان نتيجة التطور السريع في الجانب الصحي وما نتج عنه من زيادة في عدد الولادات وقلة الوفيات وأزدياد عدد الأطفال والشيوخ الذين يمنحون الإعالة وكذلك دخول برامج الحماية كأحد الوسائل الناجحة في السياسة المالية في أقتصاديات الكثير من الدول التي تعاني من البطالة والتضخم المالي وعدم العدالة في توزيع الدخل دفع ذلك إلى أن تكون للميزانية العامة مساحة كبيرة في عملية التمويل وحسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم ،ففي المرتبة الأولى تأتي الدول الاشتراكية ثم تليها الدول الرأسمالية ثم الدول النامية [7].

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

2- التمويل عن طريق القروض والإعانات الحكومية والتبرعات.

تستخدم القروض في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز الميزانية الولاسيمابالهيئات والوزارات الحكومية من تغطية نفقاتها ولا يجوز عادةً من تلك الهيئات والوزارات أن تلجأ إلى القروض من دون موافقة الحكومة المركزية وقد تكون تلك القروض داخلية أو خارجية وتعتمد طول مدة القرض على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه، وقد تقوم الحكومة بالمساهمة في نفقات معظم مؤسساتها بهدف تكملة مواردها ورفع مستوى الخدمات فيها والواقع أن لهذه المساعدات أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق مستوى معين من الرفاهية وتقليل الفوارق بين الطبقات الغنية والفقيرة ،أما التبرعات فهي حصيلة مايتبرع به المواطنون إلى الهيئات والمؤسسات الحكومية كذلك قد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده[8]

3- التمويل عن طريق الاشتراكات:

تعد الاشتراكات من أكثر الوسائل الأساسية في عملية التمويل وذلك لغزارة حصيلتها من جهة ولأنها أكثر الوسائل التي تحقق التضامن الاجتماعي من جهة أخرى ،ويمكن تعريف الاشتراك بأنه اقتطاع نقدي يتحمله الممول بصورة جبرية ويقوم بدفعه مساهمة منه في تمويل التأمينات الاجتماعية ،وقد اختلف المختصون في تحديد طبيعته القانونية فمنهم من اعتبره أجر مؤجل وآخرون اعتبروه قسط تأمين أو شبه ضريبة ولكن الأكثرية اعتبروه نوع من أنواع الضريبة،وإذا كانت الاشتراكات تشابه الضرائب من حيث الاثر فإن هناك فارقا" أساسيا" وهو أن التأمينات الاجتماعية هي نظام الاستقطاع لجزء من الدخل ومن ثم توزيعه في نفس الوقت وأن المكلفين بدفع الاشتراك هم المستفيمن دون أنفسهم وبالتالي فإن المبلغ المستقطع منهم قد يقلل من أثر الإعانة التي يحصل عليها العامل وولاسيما تلك الإعانة التي تؤثر على إنتاجية الفرد كالخدمات الصحية[9].

وتختلف طريقة تمويل الضمان الاجتماعي للعمال حسب طبيعة نظام الدولة القائمة ففي النظام الاشتراكي تتحمل الدولة وحدها عبء تمويل الضمان الاجتماعي بصورة كلية أما في الدول الرأسمالية فإنها تتحمل جزء من التمويل والباقي يتحمله العامل وأصحاب الشركات ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية زادت مساهمة العمال وأصحاب الشركات في تمويل أموال الضمان الاجتماعي عن طريق الاشتراكات التي تدفع الى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال ،وهناك طريقتان للمساهمة هي عن طريق المساهمة الثابتة أي أن جميع الأفراد يساهمون بمبلغ ثابت وعلى الرغم من سهولة تلك الطريقة إلا أنها يعاب عليها كونها لاتحقق العدالة في توزيع أعباء الضمان الاجتماعي بسبب اختلاف الدخول بين الافراد العاملين ، أما الطريقة الثانية فهي المساهمة النسبية أي نسبة من الدخل الذي يحصل عليه العامل وتعد هذه الطريقة أكثر عدالة لأن نسبة مساهمة الدخول الكبيرة سوف تكون أعلى من نسبة مساهمة الدخول المنخفضة فتقل بذلك نسبة التفاوت في الدخول أي أنها سوف تؤدي الى زيادة موارد صندوق الضمان الاجتماعي [10].

ثالثاً:مفهوم البطالة والفقر وآثارهما الاقتصادي والاجتماعية.

1- البطالة ومستوى التشغيل .

يمكن تعريف المعدل الطبيعي للبطالة (هو ذلك المعدل الذي تكون عنده الضغوط التي ترفع أو تخفض الأسعار والأجور في حالة استقرار أي أن المعدل الطبيعي للبطالة هو الذي تكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع في حالة توازن)[11].

وهناك العديد من الوسائل التي تحدد معدل البطالة ولكن تؤخذ عليها عدة تحفظات منها المغالاة في تقدير عدد العاطلين لذلك فإنه لاتوجد طريقة أو وسيلة حقيقية للتأكد من صحة ما يدعيه العاطل عن العمل في مدى جديته في البحث عن فرص العمل لذلك نجد بأن الاحصائيات الولاسيمابالبطالة لاتشمل جانباً مهماً من العاطلين فعلاً بسبب اختلاف التجانس بين الفئات العاطلة إذ تتفاوت هذه الفئات من حيث مدى أرتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعانات منها ، كما أن حساب معدل البطالة على أساس الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية يعطي نتائج

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

مختلفة تماما عن المعدل الاجمالي للبطالة ،وهناك نوعان رئيسان للبطالة إضافة للأنواع الأخرى الأولى تسمى بالبطالة السافرة أو الصريحة وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض من سوق العمل مقارنة بالطلب عليه ويحدث هذا النوع نتيجة التزايد السريع للنمو السكاني وولاسيما في الدول النامية وقد يأخذ هذا النوع شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية أو الدورية والمدة الزمنية قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد الوطني ،أما النوع الثاني من البطالة فهي البطالة التكنولوجية وتسمى أيضاً بالبطالة الفنية وتحدث نتيجة دخول تكنولوجيا حديثة الى الصناعة تحل محل العمل اليدوي مما يؤدي إلى تسريح العمال أو إعطائهم إجازة إجبارية تكون بمثابة أنهاء الخدمات المقدمة من العمال [12].

إن للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية يمكن إيجازها بما يلي :[13]

أ- الآثار الاقتصادية وتتمثل بانخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء توقف وتعطيل العاملين عن العمل والإنتاج وكذلك زيادة تكلفة إعالة العاطلين من خلال الإعانات التي سوف تقدمها الحكومة للعاطلين عن العمل ،وكذلك تسبب البطالة خسارة في الأموال التي أنفقت من أجل تدريب وتعليم العاطلين عن العمل والتي ستكون من دون جدوى، وأيضاً تسبب البطالة انخفاض في حجم الإيرادات المتحصلة من الضرائب على الدخول فكلما زادت الدخول زاد معها حجم الضرائب المتحصلة للدولة والعكس صحيح.

ب-الآثار الاجتماعية والمتمثلة بانخفاض مستوى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين نتيجة انخفاض عوائد ميزانية الدولة.

وللإنفاق التحويلي الاجتماعي آثار ظرفية وهيكلية على مستوى التشغيل والبطالة وتتجلى الآثار الظرفية من خلال قيام الحكومة بالإنفاق على التأمين وجميع برامج الحماية الاجتماعية مما يخلق جو من الاطمئنان على مستقبل الافراد ومن ثم زيادة إنتاجهم والخروج من حالات الكساد ، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة والبنى التحتية التي تخلق فرص عمل للقطاع الخاص والعاطلين عن العمل وبالتالي زيادة الاستثمار وتقليص مستوى البطالة[14].

لقد اختلفت الآراء بين الاقتصاديين حول تعريف دقيق لمفهوم البطالة والتشغيل الكامل وأصبح من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق لمفهوم التشغيل الكامل ولكن المفهوم السائد لدى كثير من الاقتصاديين أن التشغيل الكامل هو كل من يحتاج عملاً بالأجر السائد سوف يجده من دون صعوبة كبيرة ، وللتشغيل الكامل فوائد كثيرة منها زيادة كمية السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع وكذلك شعور الأفراد بالراحة والاطمئنان والابتعاد عن القلق النفسي لأن من يفقد عملاً يستطيع أن يجد غيره في مكان آخر ، وكذلك للتشغيل الكامل فوائد في إزالة الفوارق العنصرية بين الأفراد لأن أصحاب المشاريع سوف يتنافسون في الحصول على العمال بغض النظر عن الدين والجنس أو اللون وبذلك سوف يشعر الجميع بكرامتهم الإنسانية [15].

2- الفقر.

يمكن تعريف الفقر على أنه (الافتقار الى الدخل اللازم لشراء الضروريات أو لتحقيق مستوى معيشة مقبول ،من خلال مستويات إنفاق فعلية ،والحرمان الناجم عن الافتقار الى الضروريات، والافتقار الى القدرة على تحقيق مستوى معيشة معين ، سواء تحقق هذا المستوى المعيشي أم لا)[16].

ويعتبر الفقر حالة نسبية يصعب تحديدها فقد يكون مالك الالف فقيرا" أذا قورن بمالك المليون ، ويحاول علماء الاجتماع والاقتصاد تعين حد أدنى للدخل يناسب كل مجتمع وما من دونه يعبر عن الفقر ، وقد أعتبر (تشارلزبوث)أن الفقراء هم الذين يحصلون على دخل منتظم ولكنه ضئيل ولا يفي بحاجاتهم الضرورية ، أما (جودارت) يرى أن الفقر هو عدم الكفاية من الضروريات وعدم الكفاية من الأشياء اللازمة للفرد لكي يحفظ نفسه ويحفظ من يعولهم في حالة صحية جيدة ،فيما يرى (فيبر) أن الرجل الفقير هو الذي لايملك رأس مال ويعيش بطريقة متواضعة من عمله[17].

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

ويرى (بيجوpigou) في هذا الصدد ان هناك نوعين من الآثار للإعانات المقدمة للفقراء هما أثر الإعانة النقدية وأثر الإعانة العينية حيث تؤدي الأولى إلى زيادة النفقات على الفقراء مما يؤدي إلى تقليل عملهم بصـــفة عامة ويتوقف طلبهم على العمل في هذه الحالة على عاملين هما الرغبة في وحدات النقود والرغبة في وحدات العمل ، أما إذا كانت الإعانة عينية فإن تأثيرها ســـيكون أيجابياً على الإنتاج والدخل القومي، إلا أن التجربة تدل على أن غالبية الأفراد يفضلون العمل على الإعانة متأثرين بالقيم الاجتماعية والشعور بالمسؤولية ولرفع المستوى المعاشي الذي يكون في حالة أفضل اثناء العمل(18).

وتوجد هناك أنواع عديدة من الفقراء نذكر منهم مايأتي(19):

أ- الفقير المستتر أي الذي يملك دخلاً واطئاً لكنه يتمتع بحياة اجتماعية متوازنة ومنتظمة بسبب انسجام أفراد أسرته وتمتع أبناءه بمستوى تعليمي لابأس به ويعمل في أعمال متوسطة المهارة .

ب- الفقير المتوتر الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الأسريه تشوبها الاضطرابات والمشاكل المستمرة مع الزوجة والأولاد بسبب إدمانه على الكحول أو المخدرات أو غير ذلك.

ج- الفقير المزدوج الاضطراب أي اضطراب في دخله وقلته وفقدان أحد الأبوين أو كليهما الأمر الذي يجعل وضعه المعاشي والاقتصادي صعباً جداً .

ء- الفقير المكافح وهو الذي يمتلك دخلاً واطئاً لكنه يسعى إلى تحسين وضعه المعاشي وسط أسرة متكيفة مع دخلها ومحيطها الاجتماعي .

ويعد الفقر أحد الأسباب الرئيسة لظاهرة التخلف التي تعم معظم الدول النامية بسبب انخفاض دخل الفرد الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية وبدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي ثم انخفاض الكفاءة الانتاجية مما يؤدي الى انخفاض مســتوى الدخل على اعتبار أن القدرة الإنتاجية هي التي تحدد مســتوى الدخل ،وهذا مايعرف بنظرية الحلقة المفرغة للفقر والتي تعني ان هناك مجموعة من العوامل ترتبط وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية لتجعل من الدول النامية في حالة مستمرة من الفقر والتخلف ، ويشير (نيركسه) بهذا الصدد الى وجود حلقتين للفقر بالنسبة للدول النامية إحداهما في جانب العرض والثانية في جانب الطلب ، فمن ناحية العرض يؤدي انخفاض مســتوى الدخل إلى انخفاض مستوى الادخار وهذا يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمار للفرد وبدوره يؤدي إلى انخفاض مســتوى الإنتاجية ومن ثم انخفاض مســتوى الدخل مما يؤدي الى التحام طرفي حلقة الفقر، أما من ناحية الطلب فيرجع انخفاض الحافز على الاستثمار إلى ضيق حجم السوق بسبب ضعف القوة الشرائية التي ترجع الى انخفاض مستوى الدخل الفردي وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية الذي يعزى الى انخفاض مستوى الاستثمار الفردي بسبب انخفاض الحافز على الاستثمار ، ويتضح مما سبق ان مضمون الحلقة المفرغة للفقر هو أن الدولة الفقيرة سوف تظل فقيرة لمجرد كونها فقيرة (20).

المحور الثاني:واقع برامج الحماية الاجتماعية ومستوى البطالة والفقر في العراق.

أولاً: واقع البطالة والفقر في العراق.

1- البطالة في الاقتصاد العراقي.

هناك إجماعاً لدى المختصين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي في العراق بأن البطالة تشكل عاملاً حاسماً يؤدي الى حدوث الازمات والصراع ومن ثم فإن إيجاد الوظائف وفرص العمل تكون من الاولويات في مراحل مابعد النزاعات والأزمات بهدف تجنب حدوث تكرار وقوع الصـراع فضـلاً عن توليد الدخول والارتقاء بجودة نوعية الحياة ،وتعد بطالة الشباب أهم التحديات التي تواجه الامن والاستقرار المجتمعي إذ أن عدم توفير العمل اللائق لفئة الشباب ينذر بحدوث مشـاكل كبيرة تهدد السـلم في المناطق التي يعيشـون بها لكون البطالة تغذي ظاهرة الشـعور بالغبن والقهر والإقصاء مما يشكل دافعاً للانضمام الى دائرة النزاعات والصراع والوقوع في مصيدة الانحراف والتمرد (21).

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

ومن خلال مؤشـرات التشـغيل والبطالة يتضـح أن السـياسـات المتبعة لم تنجح في ضـمان حقوق الأفراد في العمل وتقليل البطالة، فقد اجريت الكثير من المسوحات بعد2003 لقياس مستوى البطالة في العراق إذ أشارت إلى انخفاض في المعدلات العامة من حوالي 30%عام 2003 الى 15% عام 2011 ،وتتباين معدلات البطالة بين المحافظات إذ نجد أن محافظتي ذي قار والمثنى تتصـدر النسـبة الأعلى من حيث ارتفاع معدلات البطالة بسـبب طبيعة اقتصـادها الذي يعتمد على الزراعة والرعي ومحدودية النشـاط الخاص،كما أن محافظات الأنبار ونينوى وديالى تتميز أيضـاً بارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم أستقرار الوضع الأمني في تلك المناطق وتتركز البطالة بالفئة العمرية (15-24) ففي عام 2004 بلغ معدل البطالة لهذه الشـريحة 43% ثم انخفض المعل الى 34%في عام 2006 ،وبما أن القطاع الزراعي اصبح عاجزاً عن استيعاب وتوفير فرص عمل للاعداد المتزايدة من السكان في الريف أدى ذلك الى هجرة الكثير من أبناء المناطق الريفية للعمل داخل المدن في قطاعات التشـيد والبناء والخدمات مما أدى الى قلة فرص العمل وازدياد معدلات البطالة[22].

لقد سـاعدت عوامل عديدة على مر العقود الثلاث الماضـية في رفع مسـتويات البطالة في العراق ومن هذه العوامل زيادة عدد السكان وعدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وما يطلبه سوق العمل من الايدي العاملة ،وكذلك قلة التعيينات في القطاع العام وضـعف القطاع الخاص في إسـتيعاب العمالة الفائضـة ،كل تلك العوامل أدت الى أرتفاع في مسـتويات البطالة والفقر وشـكلت العلاقة القائمة بين الفقر والبطالة تحدياً كبيراً على التنمية البشـرية في العراق خصـوصـاً وأن البلد يعتمد في اقتصـاده على القطاع النفطي الذي يتميز إنتاجه بكثافة رأس المال وقلة في الأيدي العاملة [23].

إن معدل نمو القوى العاملة في العراق يزداد بصورة مستمرة نتيجة لزيادة عدد السكان بالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة، وتعد بغداد الأولى من حيث عدد العاملين الذين تزيد اعمارهم عن(15) سنة حسب إحصائية للفقر أجريت عام 2004 حيث بلغ عدد العاملين حوالي(1,554,357)مليون عامل أي مايقارب 24%من مجموع السكان [24].

جدول (1)

معدل البطالة وأجمالي القوى العاملة في العراق للمدة |(2004-2017)

السنة	معدل البطالة	القوى العاملة قطاع خاص	القوى العاملة قطاع عام	أجمالي القوى العاملة
2004	26,80	3612446	2571365	6271621
2005	17,97	3826618	2659175	6485793
2006	17,50	3876252	2806941	6683193
2007	16,64	3995944	2893614	6889558
2008	15,34	4098677	2968006	7066683
2009	13,28	4222153	3057420	7279573
2010	11,23	4371974	3165912	7537886
2011	11,36	4525125	3276814	6801939
2012	11,9	4689102	3395556	8084658
2013	12,11	4861285	3520240	8381525
2014	12,7	5038191	3648346	8686537
2015	16,11	5060020	3680230	8740250
2016	11,6	5101059	3688896	8789955
2017	10,8	5203300	3696245	8899545

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية 2014-2016،صفحات مختلفة.

2- وزارة التخطيط ، دائرة النماذج الأقتصادية لسنوات مختلفة .

3-www.world bank.org.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

يلاحظ من الجدول أن معدل البطالة في تناقص مستمر من 2004 ولغاية 2017 والسبب يعود إلى أن الحكومة بعد 2003 قامت بتعيين آلاف العاطليين في القطاع الحكومي فضلاً عن تأسيس المؤسسات الولاسيمابالسجناء والمفصولين السياسيين والتي من خلالها تم تعيين وإرجاع الكثير ممن فصلوا من الوظيفة ،أما في مايخص زيادة القوى العاملة في القطاع الخاص للمدة نفسها فترجع الى أسباب كثيرة أهما النمو السكاني المتزايد الذي أجبر الحكومة على تبنى سياسات جديدة للتشغيل أثمرت في النهاية على تشغيل بعض من العاطلين عن العمل وبقيت النسبة الأكثر تعيش في بطالة متنوعة الأشكال نتيجة عدم إعطاء دور حقيقي للقطاع الصناعي والزراعي في هذه المجال[25] .

2- معدلات الفقر في العراق بين المدة(2004-2017).

تشير بيانات المسح الاجتماعي للأسرة في العراق التي أجريت من قبل وزارة التخطيط العراقيةعام 2007 أن نسبة السكان من دون خط الفقر قد بلغت 22,9% وتعد نسبة عالية جدأفي بلد يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية،وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات إذ تحتل محافظة المثنى النسبة الأكبر حيث وصلت الى أكثر من 48% بينما كانت أدنى نسبة في المحافظات الشمالية في أربيل والسليمانية إذ وصلت الى 3% لنفس مدة المسح،وفي ثاني مسح اجري سنة 2012 انخفضت نسبة الفقر الى 18,9% ولكن لم تتغير الصورة على مستوى المحافظات إذ مازالت محافظة المثنى تحتل النسبة الأكبر والتي بلغت 52,5% تليها محافظة القادسية بنسبة 44,1% أما المحافظات الشمالية فقد سجلت محافظة أربيل نسبة 3,6% والسليمانية نسبة2% ونتيجة للأوضاع الأمنية التي شهدها العراق عام 2014 والتي تمثلت باحتلال داعش لبعض المحافظات العراقية ، فضلاً عن إنخفاض أسعار النفط أرتفعت نسبة الفقرفي العراق الى 22,5 في آخر مسح اجتماعي أجري عام 2014 [26].

شكل(1) نسب االسكان من دون خط الفقر

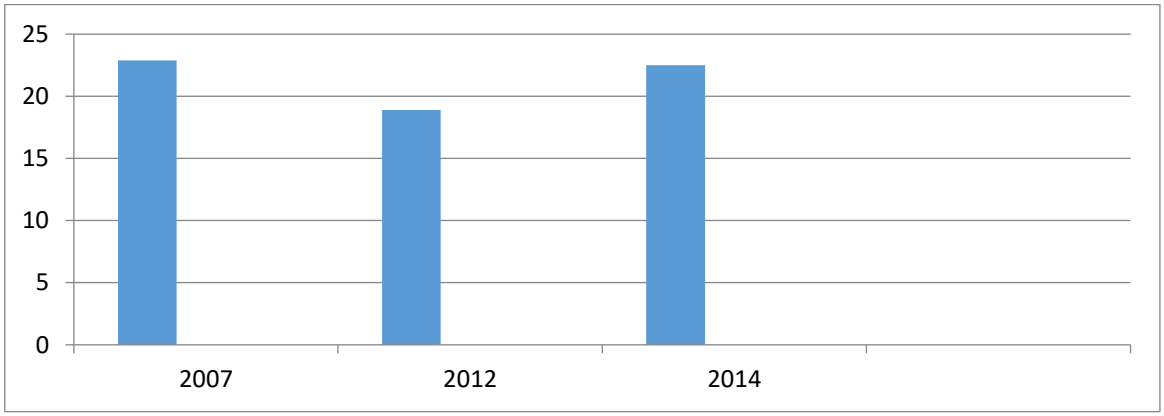

المصدر/من عمل الباحث بالأعتماد على المسح الميداني لوزارة التخطيط(2007-2014)

لقد كشفت نتائج المسحين الاقتصادي والاجتماعي عام 2007 و2012 الى إنخفاض متواضع وأقل من النسبة التي حددتها الأستراتيجية الاولى2010-2014 (تخفيض الفقر بمقدار الثلث) والأسباب كثيرة مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية للبلد،وعلى الرغم من إنخفاض نسبة الفقر في تلك المدة إلا أن عدد الفقراء بقي مرتفعاً ولم ينخفض كثيراً ،فقد كان (6,890,000)في عام 2007 وانخفض إلى (6,748,000)في عام 2012 والسبب يعود إلى زيادة النمو السكاني بين الفقراء،وبينت نتائج المسح أيضاً أن الفقر أزداد سوءاً في ست محافظات فقد أرتفع معدل الفقر باكثر من 10% في محافظتي ميسان ونينوى و9% في محافظتي القادسية وذي قار و3,7% في محافظة المثنى(على الرغم من أنها قد سجلت أعلى معدل للفقر بين المحافظات) ونسبة 0,2%في محافظة أربيل[27].

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

جدول (2) نسب الفقر بين عامي 2007-2012للمحافظات التي أرتفع فيها الفقر

المحافظات التي أرتفعت فيها نسبة الفقر	%2007	%2012
ميسان	25,3	42,3
نينوى	23,0	34,5
القادسية	35,0	44,1
ذي قار	32,0	40,9
المثنى	48,8	52,5
أربيل	3,4	3,6

المصدر/من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة 2007 و2012

يلاحظ من الجدول أن محافظة المثنى قد سجلت أعلى نسبة للفقر حيث بلغت 48,8% لسنة 2007 وارتفعت الى 52,5 في لسنة 2012 ،تليها محافظة القادسية التي سجلت 35,0% سنة 2007 وارتفعت النسبة الى 44,1% في سنة 2012 ،ثم محافظة ذي قار وميسان وذلك بسبب طبيعة الحياة الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأساس على الصيد والرعي وضعف القطاعات الإنتاجية فضلاً عن زيادة النمو السكاني في تلك المناطق ،أما محافظة نينوى فقد سجلت نسبة 23,0%في سنة 2007 وارتفعت الى34,5 في سنة 2012 والسبب يعود الى الوضع الامني الهش الذي أستمر طويلا بعد 2003 ،أما محافظة أربيل فقد سجلت نسبة 3,4% سنة 2007 وأرتفعت الى 3,6 سنة 2012 وهي نسبة جيدة نظراً لما تتميز به المحافظة من استقرار أمني ونشاط اقتصادي في بعض القطاعات المهمة في المحافظة.

جدول (3) نسب الفقر في العراق بين عامي2007-2012للمحافظات التي انخفض فيها الفقر

المحافظات التي أنخفض فيها الفقر	%2007	%2012
كركوك	9,8	9,1
بغداد	12,8	12,0
السليمانية	3,3	2,0
دهوك	9,3	5,8
الأنبار	20,9	15,4
واسط	34,8	26,1
ديالى	33,1	20,5
النجف	24,4	10,8
البصرة	32,1	14,9
صلاح الدين	39,9	16,6
كربلاء	36,9	12,4
بابل	41.2	14,5

المصدر/من عمل الباحث بالأعتماد على المسح الاجتماعي ولاقتصادي في العراق لسنة 2007و2012

يلاحظ من الجدول أن أغلب المحافظات قد تغير الفقر لديها بنسب جيدة وخصوصاً محافظة بابل حيث كانت نسبة التغير بفارق 26,7% نقطةعن سنة2007 ثم تليها كربلاء بفارق 24.5 نقطة ثم محافظة صلاح الدين بفارق 23,3 نقطة، وهكذا لبقية المحافظات.

ثانياً: برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الهادفة للحد من مستوى البطالة والفقر.

1- دائرة التشغيل والقروض.

تسعى الدائرة من خلال فروعها المنتشرة في جميع المحافظات إلى الحد من الفقر وتقليص البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل للعاطلين أو منح المسجلين منهم قروضاً ميسرة يتم استثمارها في مجالات زراعية وصناعية وتجارية ضمن صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وبرنامج أستراتيجية التخفيف من الفقر ،والفئات المشمولة بتلك البرامج هي[28]:

1- فئة العاطليين المسجلين/ وهم الأشخاص من كلا الجنسين الذين ليس لديهم مورداً ثابتاً إذ تم تسجيلهم في قاعدة البيانات لغرض منحهم قروض ميسرة تساعد في توفير فرصة عمل لائقة وفق شروط متكافئة وعادلة .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

2- الفئات المشـــمولة بصـــندوق التأهيل المجتمعي/ وهي فكرة انبثقت في عام 1995 بالتعاون بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية حيث تم دمج المعاقين والفئات المهمشة من السجينات المطلق سراحهن والنســـاء المعيلات لعوائلهن وزوجات شـــديدي العوق ضـــمن الفئة العمرية 20-60 في المجتمع عن طريق إقامة مشاريع فردية مدرة للدخل وذلك بتقديم قروض تصل إلى 3000000 مليون دينار .

3- الفئات المشمولة بأستراتيجية التخفيف عن الفقر/ ويهتم هذا البرنامج بتمويل المشاريع الصغيرة للافراد الذين هم تحت خط الفقر من العاطلين عن العمل والأرامل والمطلقات والأسر غير المستقرة والمهجرين ضمن الفئة العمرية 18-55 ومبلغ القرض يتراوح بين 5-10 مليون دينار حسب طبيعة المشروع .

4- الفئات المشمولة بصندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل/ وهوصندوق تأسس تنفيذاً للقانون رقم 10 لسنة 2012 برأس مال قدره 150 مليار دينار يختص بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعاطلين المسجلين ضمن الفئة العمرية 18-45 ويكون مبلغ القرض حسب طبيعة المشروع على أن لايزيد عن 20000000 مليون دينار.

كذلك تم إضافة (117)مليار دينار عراقي في سنة 2013 لحساب صندوق الإقراض تم تحويلها من صندوق التنمية الملغى والتابع لوزارة التخطيط بذلك يصبح رأس مال الصندوق الكلي (267)مليار دينار عراقي.

2- التدريب المهني .

بدأ التدريب في وزارة العمل والشـــؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عام 1972 إذ كانت هناك(6) مراكز تدريبية وبعد المرحلة الانتقالية عام 2003 بدأت وزارة العمل بأنشـــاء وتأهيل مراكز التدريب المهني[29]وتجهيزها بالاجهزة والمعدات أذ بلغت المراكز التدريبية لدى دائرة التدريب المهني (37) مركزاً تدريبياً تكونت عن طريق نقل ملكية (8) مراكز تابعة لوزارة الصـــناعة وكذلك (18) أخرى تابعة الى هيئة التصـــنيع العسكري وهناك (16) مركزاً جديداً بعضـها ضـمن مرحلة دراسـة الجدوى والبعض الآخر بانتظار التنفيذ موزعة داخل بغداد وبقية المحافظات،وكذلك عملت وزارة العمل بأيصـــال فرص التدريب المهني للمناطق ذات الكثافة السـكانية العالية في العراق من خلال تبني مراكز التدريب الشـعبي[30] إذ تم إنشـاء (9) مراكز (4) منها في بغداد و(3) في الناصـرية و(1) في محافظة ميسـان وأيضـاً(1) في الفلوجة إذ اسـتطاعت تلك المراكز من تدريب آلاف الشـباب في كافة المهن المختلفة،لقد اتبعت الوزارة نظام التدريب السـريع أذ تتراوح مدة الدورة فيها من 2-6 أشـهر ويمنح المتخرج منها شـــهادة الكفاءة المهنية فضـــلاً عن مكافأة التدريب وقدرها (10000)آلاف دينار عن كل يوم تدريب ،إن الاهداف الرئيســـة التي تســـعى إليها الوزارة من خلال تلك الدورات التدريبية هي أســـتيعاب العاطلين والمتسربين من الدراسـة وفق برامج متقدمة تخلق فرص عمل لتشـغيلهم وإكسـابهم المهارة المناسـبة وكذلك تشـجيع برنامج القروض الصـــغيرة التي تهدف إلى مســـاعدة الأفراد في إقامة المشـــاريع التي تدر دخلاً إذ أن نجاح تلك المشـــاريع يعتمد على المهارات التي تخلقها برامج التدريب فضـــلاً عن مســـاعدة القطاع الخاص في توفير الأيدي العاملة الماهرة والمتدربة .[31]

3- هيئة الحماية الاجتماعية.

تماشيا مع النظم الدولية وانطلاقاً من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية وضمان حماية الانسان وعيشـه بكرامة وصـولاً إلى المسؤولية الأخلاقية التي أقرها المجتمع الدولي ،وبغية رفع المسـتوى المعاشـي للأفراد والأســـر الذين هم من دون خط الفقر وتأســـيس نظام اجتماعي للعاطلين عن العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية في مجال تخفيف الفقر والبطالة وتأهيل القادرين على العمل من خلال برامج التدريب والتأهيل التي تمكنهم من الاندماج في سوق العمل وانسـجاماً مع أحكام الدسـتور العراقي شـرع قانون الحماية الاجتماعي رقم (11) لسـنة 2014 حيث تأســـســـت هيئة الحماية الاجتماعية بوجب المادة (4)أولاً من هذا القانون والتي تهدف إلى ضـــمان حياة كريمة لكافة المواطنين الذين يعيشون حالات الفقر والحرمان والمساهمة في تعزيز الترابط الاجتماعي وتوفير الاستقرار النفسي والمادي للأفراد والأسر الفقيرة.[32]

وتتكون الهيئة من مجموعة من الدوائر والتشكيلات وهي [33]:

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

1-دائرة الحماية الاجتماعية للرجال .

2-دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة .

3-صندوق الحماية الاجتماعية .

4-الدائرة القانونية والإدارية والمالية .

5-مركز تكنولوجيا المعلومات .

وما يهمنا في هذا البحث هو معرفة نشـاط دائرتي الحماية الاجتماعية للرجال والنسـاء لعلاقتهما المباشـرة في حياة المواطنين من خلال الدعم المالي المقدم على شـكل رواتب إعانة أجتماعية حسـب الوضـع الاجتماعي وعدد أفراد الأسرة،أما التشكيلات الباقية فهي حديثة تشكلت بموجب قانون الحماية رقم(11)لسنة 2014 وباشرت أعمالها في 2016،وتقوم بالمهام الإدارية المتعلقة بمتابعة تمويل رواتب الحماية الاجتماعية وكشـف المتجاوزين على الرواتب واسترجاع مبالغها بالطرق القانونية المتبعة.

وتسـري أحكام قانون الحماية على الفئات التالية من الأسـر والأفراد ممن هم من دون خط الفقر• من العراقيين ورعايا الدول الأخرى المقيمين في الداخل بصورة دائمة ومستمرة وقانونية وعلى النحو التالي :

1-الأرملة المطلقة ،زوجة المفقود ،المهجورة ،الفتاة البالغة غير المتزوجة ،العزباء .

2-العاجز ،اليتيم ، المستفيمن دون من دور الدولة الإيوائية .

3-أسرة النزيل المودع إذا زادت مدة محكوميته عن سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية.

4-الأحداث المحكومين ممن تزيد مدة محكوميتهم عن سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية.

5-الطالب المتزوج ولغاية الدراسة الإعدادية .

6-الأسر معدومة الدخل أو التي يكون دخلها من دون مستوى خط الفقر .

. ثالثاً: حجم المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية .

يعد مشروع الموازنة العامة الاتحادية من أهم المصادر المحلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول من خلال الآليات والبرامج والسياسات المتبعة بناءً على التجارب الدولية التي أثبتت نجاحها في هذا الجانب وإعطاء البرامج التي تهتم بحياة المواطن وتوفير الغذاء الأهمية الكبرى، ،لذلك فإن الثقل الأكبر في تمويل برامج الحماية الاجتماعية يقع على الموازنة العامة من حيث حجم المبالغ المرصـدة وطريقة التوزيع والإنفاق ،فقد خصـص لكل برنامج رصـيد نقدي سـنوي تم تقديره والموافقة عليه بناءًعلى المناقشـات والاجتماعات التي تحصـل بين مسـؤولي الدوائر المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية واللجان المختصـة في وزارة المالية الاتحادية وبعد الاتفاق على حجم المبالغ المرصـدة يتم الإنفاق والتوزيع بعد إقرار الموازنة على المسـتفيدين من تلك البرامج وفق آليات مرسومة ومعدة لهذا الغرض.

جدول(6)إجمالي المبالغ المخصـصـة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الإتحاديةللمدة(2004-2017) المبلغ بملايين الدنانيير

السنة	شبكة الحماية الاجتماعية	التدريب المهني	القروض
2004	45300	110550	-
2005	67200	25391	-
2006	69200	15640	-
2007	8000	1429	770000

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

2008	812400	212749	-
2009	807500	7974	-
2010	878500	14559	-
2011	991985	12812	-
2012	962384	26726	84000
2013	1180447	18013	267000
2014	1036054	4371	-
2015	1350000	8732	-
2016	1925400	1507	-
2017	2264000	2067	-
المجموع	12398370	462521	1121000

المصدر/ من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية لدوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

يلاحظ من الجدول انخفاض المبالغ المخصصة للمدة 2004-2007 وذلك بسبب أن الشمول كان محدوداً لفئات معينة وفق قانون الرعاية الاجتماعية لسنة 1980 وبعد عام 2006 تم شمول العاطلين عن العمل وفئات جديدة بمن دون ضوابط وتعليمات مما تسبب بمضاعفة الأعداد بشكل كبير ومفاجئ الأمر الذي تسبب بدخول آلاف الأسماء الوهمية والمكررة وتضاعفت مبالغ الصرف لتصبح بالمليارات في عام 2008 ، وبعدعام 2008تم انشاء قاعدة بيانات جديدة تم من خلالها استبعاد جميع المتجاوزين على رواتب الحماية الاجتماعية ،فضلاً عن تأسيس دائرة للحماية الأجتماعية للمرأة دمجت مع الرجال سنة 2009 ثم انفصلت في الأعوام(2010-2011-2012)لترتبط بمجلس الوزراء وبعدها ألحقت بوزارة العمل بموجب القانون رقم (77)لسنة 2012 لينتهي الموضوع بتشريع قانون الحماية رقم 11 لسنة 2014 الذي تم بموجبه دمج دوائر الحماية الاجتماعية(رجال +نساء)في تشكيل واحد يسمى هيئة الحماية الاجتماعية لذلك تضاعفت المبالغ المرصدة لتصبح في نهاية 2017 (2,264,000,000,000,) ترليونان ومائتين وأربع وستين مليار دينار، أما بالنسبة للتدريب المهني فقد زادت التخصيصات في سنة 2008 لتصبح(212,749,000,000)مائتين وأثني عشر مليار وسبعمائة وتسعة واربعين مليون دينار،أغلبها خصصت لطلاب الدورات التدريبية الذين يتقاضون (10)آلاف عن كل يوم تدريب،ولكن لم يتم تنفيذ سوى 1% من هذا المبلغ بسبب عزوف العاطلين للالتحاق بالدورات في تلك السنة لأسباب مجهولة . أمابالنسبة للتشغيل والقروض فقد تم تخصيص مبلغ (770,000,000,000) دينارفي سنة 2007 ضمن برنامج ينفذ للمدة 2007-2009 بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة المالية ومصرف الرافدين لتمويل (120000)مشروع صغير مدر للدخل إذ تراوحت قيمة القرض مابين (3000-8000)دولار امريكي أي نحو (10000000)دينار عراقي ،وقد تحملت وزارة المالية نسبة الفائدة البالغة 6% وقد بلغت نسبة تنفيذ البرنامج 61%تم من خلاله إقامة (733239)مشروعاً صغيراً مدر للدخل،أما في سنة 2012فقد تم تخصيص مبلغ (84)مليار دينار من قبل وزارة التخطيط ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لتشمل المحافظات الأشد فقراً وقد توقف العمل بهذا البرنامج لتصل نسبة التنفيذ الى حوالي 60%،أما في عام 2013 فقد تم تخصيص مبلغ (150,000,000,000) دينار بموجب برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة الذي أنشأ وفق قانون رقم (10)لسنة 2012 والذي يمول من الموازنة التشغيلية وتم إضافة مبلغ (117,000,000,000) دينار لحساب الصندوق تم تحويلها من صندوق التنمية الملغى التابع لوزارة التخطيط ليصبح المجموع(267,000,000,000) دينار عراقي غطت جميع المتقدمين للاستفادة من القروض الميسرة فضلاً عن إمكانية إقراض المتقدمين الجدد في حالة نفاذ الرصيد المخصص.[34]

المحور الثالث:الجانب التطبيقي وتحليل النتائج.

أولاً:أختبار سكون السلاسل الزمنية.

يعد اختبار ديكي –فولار الموسع من أهم الاختبارات في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية ،ويستند هذا الاختبار على فرضية أن السلسلة المبحوثة فيها جذر الوحدة(unit root)،وهذا الاختبار هو تطوير لاختبار (DF)البسيط فمن غير المحتمل أن يكون حد الخطأ ذا ضجة بيضاء*(white noise)، وقد جاء هذا التطوير بإضافة حدود إضافية متباطئة للمتغير التابع من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ، وإن هذه التباطؤات للحدود الإضافية يتم تحديدها باستعمال معيار (Akaike) للمعلومات (AIC) أو المعيار البيسي لSchvaotz (SBC)،أو باعتماد

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

طول التباطؤ الضروري الذي يجعل البواقي ذات ضجة بيضاء، بمعنى أن بواقي الانحدار (ADF) وسطها مترابط ترابطاً ذاتياً من خلال احتبارات LM وليس باعتماد اختبار دربن واتسن (DW)[35].

وتوجد ثلاث صيغ لهذا الاختبار تتحدد بالمعادلات التالية[36] :

$Y_t=\lambda Y_{t-1}+\sum\beta i \quad \Delta \quad Y_{t-i+Ut}.....(1)\Delta$

$Y_{t=\alpha o}+\lambda Y_{t-1}+\sum\beta i\Delta Y_{t-i+Ut}.....(2)\Delta$

$Y_{t=\alpha o}+\lambda Y_{t-1}+\alpha 2t+\sum\beta i\Delta Y_{t-i+Ut}.....(3)\Delta$

ولاتخاذ القرار في الصيغ الثلاث فإنه يتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية (t-Statistic)في اختبار(ADF) بمستوى معنوية (1%،5%،10%) وحجم العينة مع القيمة الحرجة(الجدولية) لهذا الاختبار فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الجدولية ،فإنه يتم رفض فرض العدم Ho وقبول الفرض البديلH_1 وهو مايدل على معنوية المعلمة من الناحية الإحصائية وعدم وجود جذر الوحدة،أي أن السلسلة المبحوثة ساكنة (Stationary)ويحصل العكس إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ،عندها يتم قبول فرض العدم Ho (أي أن المتغيرات المبحوثة غير ساكنة)، ويتطلب الأمر أخذ فرقه الأول ،فإذا تبين عدم سكونه فإنه يتم اللجوء إلى أخذ الفرق الثاني ..وهكذا إلى أن نحصل على متغير ساكن[36].

ثانياً:توصيف الأنموذج القياسي.

لقد تم اعتماد أنموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple regression لقياس أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة وعلى النحو التالي:

1- أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الإجتماعية (رواتب شبكة الحماية الاجتماعية والتدريب المهني والتشغيل والقروض) في نسبة الفقر في العراق.

يتخذ هذا الأنموذج الصيغة التالية:

$Y_{t1=Bo+B1Xt1+B2Xt2+B3Xt3+ +Ut}.....(1)$

إذ إن:

Y_{t1}= نسبة الفقر في العراق (متغير تابع)

X1=المبالغ المرصدة لبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية(مليون دينار عراقي)

X2=المبالغ المرصدة لبرنامج التدريب المهني (مليون دينار عراقي)

X3=المبالغ المرصدة لبرنامج التشغيل والقروض(مليون دينار عراقي)

B3,B2,B1,Bo معلمات مجهولة يتم تقديرها وهي تبين أثر كل متغير من المتغيرات التفسيرية في Yt_1 بافتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى.

U= حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع توزيعاً طبيعياً وبمتوسط يساوي صفراً وتباين ثابت مقداره u^2 σ

2- أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية (رواتب شبكة الحماية الاجتماعية والتدريب المهني والتشغيل والقروض) في نسبة البطالة في العراق.

يتخذ هذا الأنموذج الصيغة التالية:

$Y_{t2=Bo+B1Xt1+B2Xt2+B3Xt3+ +Ut}.....(2)$

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

إذ إن:

Y_{t2}= نسبة البطالة في العراق (متغير تابع)

X1=المبالغ المرصدة لبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية(مليون دينار عراقي)

X2=المبالغ المرصدة لبرنامج التدريب المهني (مليون دينار عراقي)

X3=المبالغ المرصدة لبرنامج التشغيل والقروض(مليون دينار عراقي)

B3,B2,B1,Bo معلمات مجهولة يتم تقديرها وهي تبين أثر كل متغير من المتغيرات التفسيرية في Yt_1 بافتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى.

U= حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع توزيعاً طبيعياً وبمتوسط يساوي صفراً وتباين ثابت مقداره u^2 σ

ثالثاً:تقدير وتحليل النتائج.

1- اختبار سكون السلاسل الزمنية للمبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية(شبكة الحماية الاجتماعية(X1)والتدريب المهني(X2)والقروض(X3)ونسبة الفقر(Y1)ونسبة البطالة(Y2) في العراق.

تعكس الأشكال البيانية في الشكل (2) أن جميع المتغيرات المبحوثة ساكنة عند الفرق الأول ماعدا (X2) ساكنة عند المستوى، كما أن اختبار(ADF) يشير كما في الجدول(7) إلى أن هذه المتغيرات ساكنة أيضاً عند الفرق إذ بلغت قيمة(Prob) لكل المتغيرات (2,5%)(5%)(0,57%)(2,9%)(Y2)(Y1)(X3)(X1) على التوالي وهي قيم أقل من (5%) عليه ترفض فرض العدم (Ho) القائل أن هذه المتغيرات فيها جذر الوحدة وتقبل الفرض البديل H1 القائل أن هذه المتغيرات ليس فيها جذر الوحدة،أي أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة،في حين المتغير(X2)كان ساكناً عند المستوى إذ بلغت قيمة (3,21%)(Prob) وهي أصغر من (5%) .

شكل (2): الأشكال البيانية للمبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية (شبكة الحماية الاجتماعيةX1 والتدريب المهني X2والقروضX3 ونسبة الفقر في العراقY1 ونسبة البطالة في العراقY2 عند المستوى والفرق الأول.

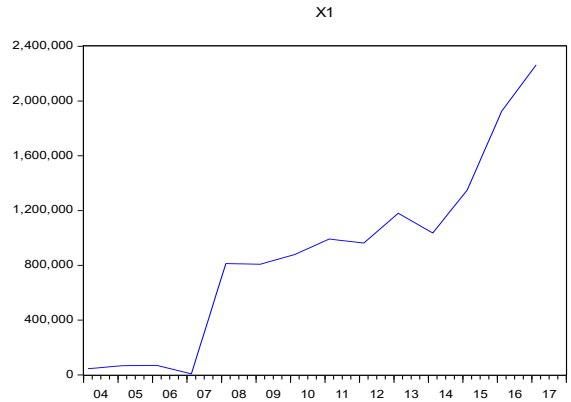

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

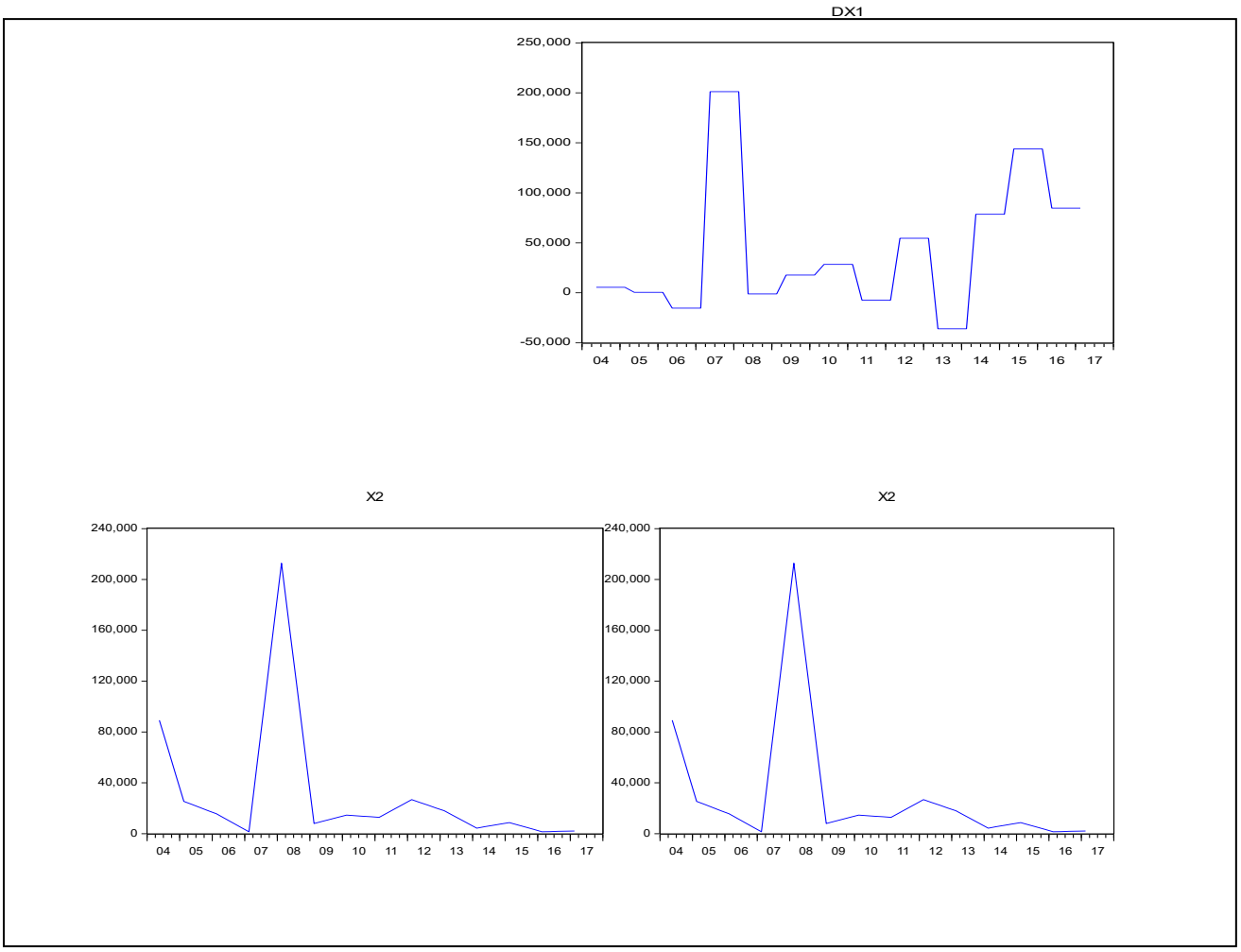

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

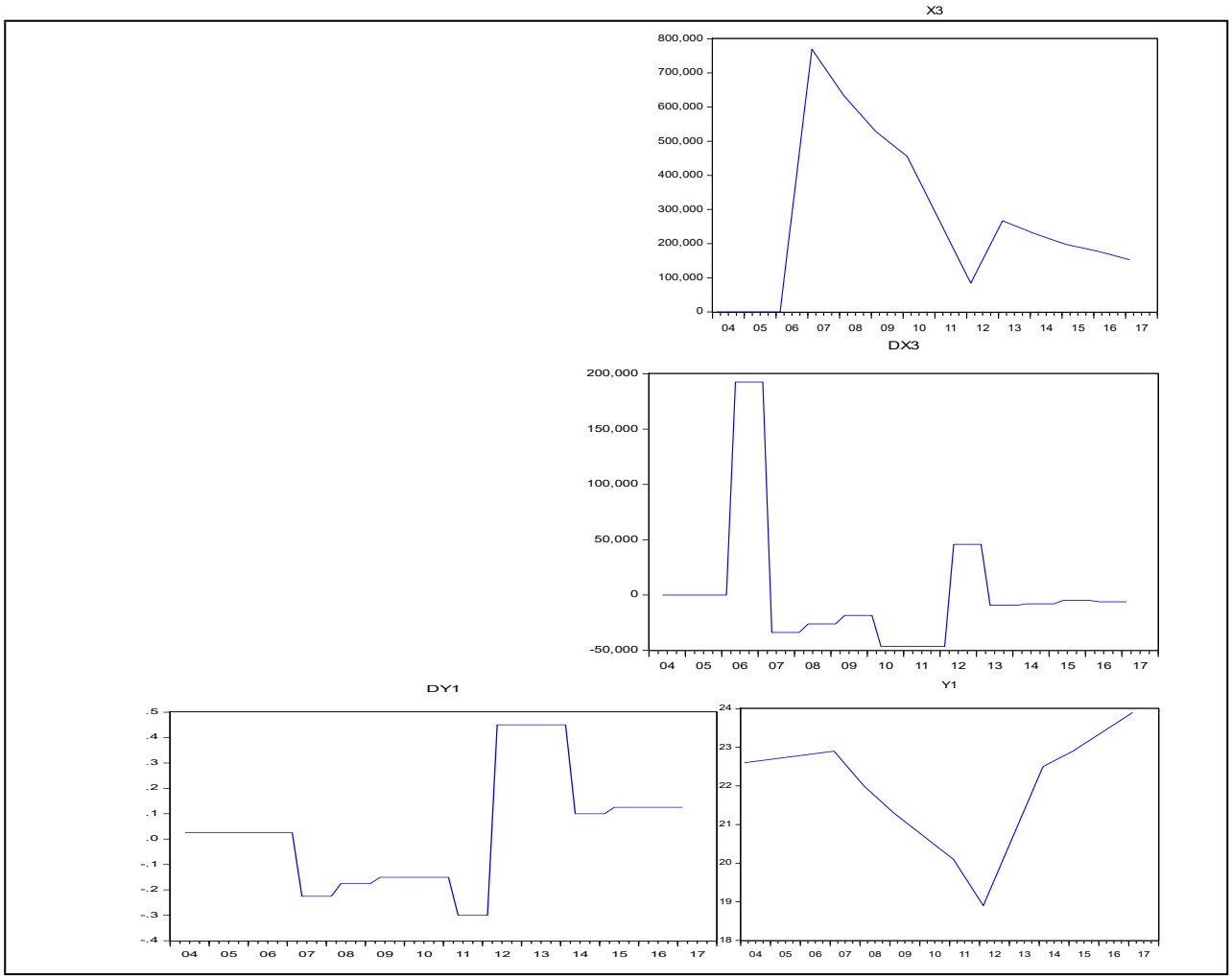

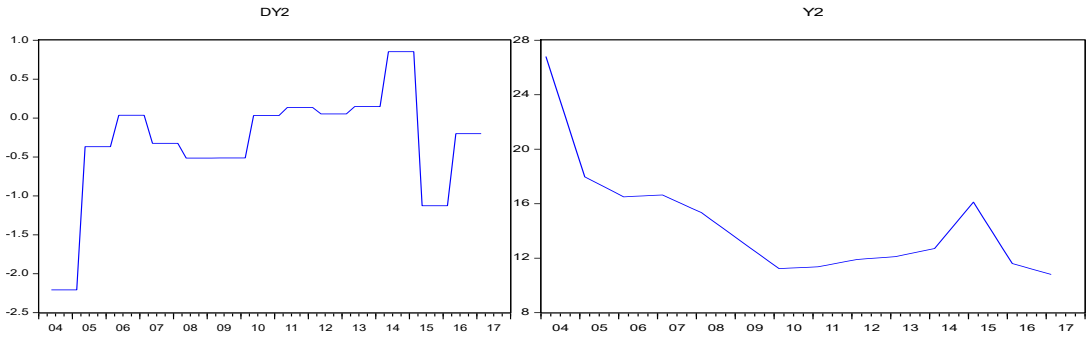

المصدر:من عمل الباحث أستنادا الى برنامجEview9

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

جدول(7) : اختبار ديكي –فولار الموسع (اختبار جذر الوحدة) المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية

المتغير	عند المستوى t-Statistic Prob.	القرار	عند الفرق الأول t-Statistic Prob	القرار
شبكة الحماية الاجتماعية(X1)	-2.7055 0.2389	nonstationary	-2.180315 0.0294	stationary
التدريب المهني (X2)	-3.703138 0.0321	stationary	---- ---- -------	----------
القروض (X3)	-2.740144 0.0744	nonstationary	-2.820827 0.0057	stationary
نسبة الفقر في العراق (Y1)	-1.734645 0.7212	nonstationary	-1.946037 0.0500	stationary
نسبة البطالة في العراق (Y2)	-3.086645 0.1204	nonstationary	-3.208273 0.0252	stationary

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى معطيات Eview 9

2- أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر في العراق.

تشير نتائج التقدير في الجدول(8)إلى أن القوة التفسيرية لهذا الأنموذج وكما يعكسها معامل التحديد المتعدد قد بلغت (99,4%) وهي تعني أن المتغيرات التفسيرية تمويل الموازنة(X1)والمنح والتبرعات (X2) قد فسرت نسبة (99,4%) من الاختلافات الكلية في نسبة الفقر ،أما المتبقي والبالغ (0,6%) فيعود الى عوامل خارجية تاثيرها ضئيل بالأنموذج.

وتشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التفسيري (X1)(المبالغ المرصدة لشبكة الحماية الاجتماعية)لم تكن معنوية في تأثيرها في نسبة الفقر ،إذ بلغت قيمة الاحتمال المقابلة للمعلمة المقدرة (12,56%)وهي أكبر من(5%)عليه تقبل فرض العدم القائل بعدم معنوية المعلمة المقدرة(عدم تأثيرالمتغير التفسيري (X1))، أما المتغير التفسيري(X2)(المبالغ المرصدة للتدريب المهني) فهو معنوي في تأثيره على المتغير المعتمد إذ بلغت قيمة الاحتمال(2,96%) وهي أقل من (5%) ،وكذلك المتغير التفسيري(X3)(المبالغ المرصدة لبرنامج القروض) كان غير معنوي في تأثيره إذ بلغت قيمة الاحتمال(8,04%) وهي أكبر من(5%)،أما المتغيرات التفسيرية المتباطئة للمتغير التابع فقد كانت معنوية إذ بلغت قيمة الاحتمال عند التباطؤ الأول والثاني مساوياً للصفر% .

أما المعنوية الإجمالية لهذا الأنموذج وكما يعكسها اختبار (F) فقد بلغت قيمة هذا الاختبار(1452,3) والقيمة المقابلة لقيمة الاحتمال (0,00%)وهي أقل من (5%)عليه فإن الأنموذج المقدر معنوي ،وهو يعني من ناحية أخرى أن المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة مشتركة في الحد من نسبة الفقر في العراق.

وتشير نتائج التقدير إلى أن زيادة (X1) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة(Y_1)(نسبة الفقر) بمقدار(0,0004%) بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى أما عند زيادة (X2)بنسبة(1%) فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض في(Y_1)(نسبة الفقر) بنسبة(0,061%) بافتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى .أما عند زيادة (X3) بمقدار وحدة واحدة فإن (Y_1)سيبلغ (0,00000051)وحدة وهو مقدار يكاد يساوي صفراً،أما المتغير التفسيري(-2)Y1 عند التباطؤ الثاني فعند زيادته بوحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض نسبة الفقر(Y_1) بمقدار (0,853)وحدة بأفتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى.

أما البواقي فيلاحظ في الأنموذج أنها لاتعاني من مشكلة الارتباط الذاتي(Autocorreltion)إذ يشير اختبار (LMTest)إلى أن قيمة (R^*-squared)قد بلغت (0,118)وقيمة الاحتمال المقابلة لها قد بلغت (94,27%) وهي أكبر من (5%) وهذا يعني أن النموذج خال من مشكلة الترابط التسلسلي مابين البواقي أي أننا نقبل فرض العدمH_o

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

ونرفض الفرض البديلH_1، ويشير الأنموذج أيضاً إلى أن اختبار اختلاف التباين (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت قيمة الاحتمال المقابلة لاختبار(R^*-squared)(%9,03) وهي أكبر من (5%)أي تقبل فرض العدمH_0 وترفض الفرض البديل H_1عليه فإن الأنموذج لايعاني من اختلاف التباين.

وبناءً على ماتقدم فإن (X2) (المبالغ المرصدة للتدريب المهني) وفقاً للمعايير الإحصائية هو الأكثر فاعلية ومعنوية في التأثير في نسبة الفقر في العراق.

جدول(8): نتائج تقدير أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر في العراق

Dependent Variable: Y1

Method: Least Squares

Date: 07/25/18 Time: 13:38

Sample (adjusted): 2004Q3 2017Q1

Included observations: 51 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0111	2.650189	0.297568	0.788613	C
0.1256	1.560725	2.98E-07	4.65E-07	D(X1)
0.0295	-2.248939	0.027021	-0.060769	D(LX2)
0.0804	1.788845	2.90E-07	5.19E-07	D(X3)
0.0000	25.72648	0.070619	1.816768	Y1(-1)
0.0000	-11.94217	0.071499	-0.853850	Y1(-2)
21.85539	Mean dependent var		0.993841	R-squared
1.339135	S.D. dependent var		0.993157	Adjusted R-squared
-1.452466	Akaike info criterion		0.110777	S.E. of regression
-1.225192	Schwarz criterion		0.552219	Sum squared resid
-1.365618	Hannan-Quinn criter.		43.03788	Log likelihood
2.028109	Durbin-Watson stat		1452.337	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى معطيات Eview 9

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.0877	Prob. F(5,45)	2.063831	F-statistic

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

Obs*R-squared	9.513468	Prob. Chi-Square(5)	0.0903
Scaled explained SS	62.78854	Prob. Chi-Square(5)	0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.049872	Prob. F(2,43)	0.9514
Obs*R-squared	0.118027	Prob. Chi-Square(2)	0.9427

3- أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية في نسبة البطالة في العراق.

تشير نتائج التقدير في الجدول(9)إلى أن القوة التفسيرية لهذا الأنموذج وكما يعكسها معامل التحديد المتعدد قد بلغت (98,4%) وهي تعني أن المتغيرات التفسيرية قد فسرت نسبة (99,4%)من الاختلافات الكلية في المتغير التابع(نسبة البطالة)وهي نسبة مرتفعة جداً ،أما المتبقي والبالغ (1,6%) فيعود إلى عوامل خارجية تأثيرها ضئيل بالأنموذج مما يؤكد أن المتغيرات التفسيرية الداخلية لها دوراً كبيراً في تحديد نسبة البطالة في العراق.

وتشير نتائج التقدير إلى أن المتغيرين (X1) (X2) (المبالغ المرصدة لشبكة الحماية الاجتماعية))(المبالغ المرصدة للتدريب المهني) معنوية في تأثيرها في نسبة البطالة عند مستوى (10%)،إذ بلغت قيمة الاحتمال المقابلة للمعلمة المقدرة (5,3%)و(7,6%)على التوالي ،أما المتغيرات التفسيرية المتباطئة للمتغير التابع فقد كانت معنوية عند(5%)إذ بلغت قيمة الاحتمال عند التباطؤ الأول والثاني صفراً % ،أما المتغير(X3)(المبالغ المرصدة لبرنامج القروض) فهو ليس له تأثير معنوي إذ بلغت قيمة الاحتمال(16,2%) وهي أكبر من (5%).

أما المعنوية الإجمالية لهذا الأنموذج وكما يعكسها اختبار (F) فقد بلغت قيمة هذا الاختبار(560,47) والقيمة المقابلة لقيمة الاحتمال (0,00%)وهي أقل من (5%)عليه فإن الأنموذج المقدر معنوياً ،وهو يعني من ناحية أخرى أن المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة مشتركة في الحد من نسبة البطالة في العراق.

وتشير نتائج التقدير إلى أن زيادة (X1) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض(Y2)(نسبةالبطالة) بمقدار(0,00000011%) بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى وهي نسبة تكاد أن تكون صفراً أما عند زيادة (X2)بنسبة(1%) فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في(Y2)(نسبة البطالة) بنسبة(0,011%) بافتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى وهي نسبة قليلة جداً أيضاً .أما عند زيادة (X3) بمقدار وحدة واحدة فأن (Y2)ستزداد بنسبة تكاد أن تساوي صفراً% بافتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى ،أما المتغير التفسيري(2Y2) المتباطىء لمدتين فعند زيادته بنسبة(1%) سيؤدي إلى إنخفاض نسبة البطالة(Y2) بمقدار (0,512%) بافتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى.

أما البواقي فيلاحظ في الأنموذج أنها لاتعاني من مشكلة الارتباط الذاتي(Autocorreltion)إذ يشير اختبار (LMTest)إلى أن قيمة (R^*-squared)قد بلغت (0,2614)وقيمة الاحتمال المقابلة لها قد بلغت (87,75%) وهي أكبر من (5%) وهذا يعني أن الأنموذج خال من مشكلة الترابط التسلسلي مابين البواقي أي أننا نقبل فرض العدمH_o ونرفض الفرض البديلH_1، ويشير الأنموذج أيضاً إلى أن اختبار اختلاف التباين (Breusch-Pagan-Godfrey)قد بلغت قيمة (R^*-squared)(5,547) وقيمة الاحتمال المقابل(35,28%) وهي أكبر من (5%)أي تقبل فرض العدمH_o وترفض الفرض البديل H_1عليه فإن الأنموذج لايعاني من اختلاف التباين.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

Dependent Variable: LY2

Method: Least Squares

Date: 07/25/18 Time: 13:49

Sample (adjusted): 2004Q3 2017Q1

Included observations: 51 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0079	2.779787	0.051682	0.143666	C
0.0531	-1.986099	5.73E-08	-1.14E-07	D(X1)
0.0759	1.816615	0.005909	0.010734	D(LX2)
0.1620	1.421724	6.29E-08	8.94E-08	D(X3)
0.0000	15.36266	0.101404	1.557834	LY2(-1)
0.0000	-6.668980	0.091827	-0.612393	LY2(-2)

2.616675	Mean dependent var	0.984196	R-squared
0.178374	S.D. dependent var	0.982440	Adjusted R-squared
-4.541860	Akaike info criterion	0.023637	S.E. of regression
-4.314586	Schwarz criterion	0.025142	Sum squared resid
-4.455012	Hannan-Quinn criter.	121.8174	Log likelihood
1.896507	Durbin-Watson stat	560.4689	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

جدول(9): نتائج تقدير أثر المبالغ المرصدة لبرامج الحماية الاجتماعية في نسبة البطالة في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.8954	Prob. F(2,43)	0.110784	F-statistic
0.8775	Prob. Chi-Square(2)	0.261442	Obs*R-squared

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.3746	Prob. F(5,45)	1.098429	F-statistic
0.3528	Prob. Chi-Square(5)	5.547386	Obs*R-squared
0.0462	Prob. Chi-Square(5)	11.27705	Scaled explained SS

المصدر: من عمل الباحث استنادا إلى معطيات Eview

الأستنتاجات: لقد توصل البحث للأستنتاجات التالية:

1- لقد كان لبرنامج التدريب المهني الدور المعنوي في التأثير على نسب الفقر وتقليل مستوى البطالة في العراق أما المتغيرات الأخرى فكان تأثيرها ضعيفاً على نسب البطالة والفقر في العراق.

2- أظهر البحث عن وجود ضعف بالتخطيط لمخرجات الدورات التدريبية أزاء أحتياجات سوق العمل،وضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على إستيعاب الأعداد الهائلة من الخريجين من تلك الدورات التدريبية .

3- إن نسبة كبيرة من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية ومبالغ القروض الميسرة قد ذهبت إلى غير مستحقيها بسبب ضعف البحث الاجتماعي وإهمال دوره في تشخيص الحالات ووضع الحلول المناسبة لها.

4- إن معظم المبالغ المخصصة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الموازنة العامة للدولة تذهب إلى المصروفات التشغيلية المتمثلة بالرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والخدمية ولا تأخذ برامج الحماية الاجتماعية إلا نسبة قليلة من مجموع المبالغ المخصصة.

التوصيات:

1- ضرورة رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية من خلال محاولة تهذيب الجانب الفني لها وحصر منافع تلك البرامج على الفئات التي وجدت تلك البرامج لخدمتها أساساً وتقليل التعقيدات الإدارية وهدر الوقت واتباع الأساليب المناسبة لذلك .

2- ضرورة تصميم نظام حماية اجتماعية مشروط للحد من عمالة الأطفال كأن تلزم رب الأسرة بأن يدخل أبناءه المدرسة مقابل شمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية ،لأن أكثر الفقراء هم من الأطفال ونسبتهم (57%) من أعداد الفقراء في العراق.

3- ضرورة قيام الدولة بتطوير السياسات الاستثمارية من اجل قيام المشاريع التي تستخدم أساليب الإنتاج كثيف العمل للحد من ظاهرة البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة العاطلة، وكذلك تقليل العمالة الأجنبية وإعطاء دوراً حقيقياً للعمالة المحلية .

المصادر:

1- د.حسن،محمود، مقدمة الرعاية الاجتماعية ،الطبعة الثانية ،ملتزم للطبع والنشر،القاهرة،1973،ص13

2- محمد،وليد أبراهيم ،الرعاية الاجتماعية في السنة النبوية دراسة موضوعية ،رسالة ماجستير منشورة ،الجامعة الاسلامية-غزة،2011،ص

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

3- د.العبادي،سلام عبد علي ،د.مثال عبداللةغني العزاوي،السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه وأقتصاد السوق،كلية الاداب،ص54-55.

4- منظمة العمل الدولية،منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية،2014،ص4-10

5- د.العلي،عادال ،التأمينات الاجتماعية دراسة في جوانبها المالية والاقتصادية وتطبيقاتها في العراق،جامعة الموصل،العراق،ص193-197

6- د.الزغبي، خالد سمارة ،التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية،الشرق الأوسط للطباعة ،الأردن ،1985،ص19-24

7- د.الراوي، علاء شفيق ، د.عبد الرسول عبد جاسم، اقتصاد العمل،الشركة الهندسية العامة للتصميم،بغداد،1989، ص321-322

8- د.القريشي، مدحت ، أقتصاديات العمل،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر،عمان ،ص 196

9- د.بن شهرة، مدني ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 210

10- عايب،وليد عبد الحميد ، الاثار اللقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، الطبعة الاولى ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2010 ، ص163

11- جون سكوت ، ترجمة محمد عثمان ،علم الاجتماع المفاهيم الاساسية ، الطبعة الاولى ،الشبكة العربية للابحاث والنشر ،بيروت ،2009 ، ص 309

12-الخفاجي، ولي جليل ، الفقر والجريمة ، المركز الوطني للبحوث والدراسات في وزارة العمل ، بغداد ، 2008 ، ص3

13- د.محي الدين، عمرو ، التخلف والتنمية ،الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،1975 ,ص 155-157

14- د.مصطفى،عدنان ياسين ،التشغيل والبطالة في المجتمعات المتاثرة بالنزاع حالة العراق،مركز البيان للدراسات والتخطيط،2018 ،ص7-12

15-الزبيدي، حسن لطيف الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي في العراق،المسودة الثانية،2015،ص16-18

16- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ،2008،ص54-55

17- بريهي،فارس كريم ،الاقتصاد العراقي فرص وتحديات،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد2011،27،ص38

18- د.حسين،كريم سالم ،نحو رؤية إستراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق،بحث مقدم الى مركز البيان للدراسات والتخطيط،حصاد البيان،بغداد،2018،ص229-230.

19- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،دائرة التشغيل والقروض،قسم التخطيط

20- محمود،وفاء حسين ،أثر دورات التدريب والتأهيل على مخرجات سوق العمل ،بحث غير منشور ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،بغداد ،2014 ،ص64-66

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26

21- وزارة العمل والشـــؤون الاجتماعية،المجموعة الاحصـــائية الســـنوية،201622- وزارة العمل والشـــؤون الإجتماعية،قانون رقم(11)لسنة 2014

23- وزارة العمل والشؤون الاجتماعيةالعراقية ، قسم التخطيط ،تقرير دعم المشاريع الصغيرة.

24- د.عطية،عبد القادرمحمد عبد القادر ، الاقتصـــاد القياســـي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، مكة المكرمة،2004 ، ص664-656.

المصادر الأنكليزية:

(1)- Harold L.Wilensky And Charles N.Lebeaux, Industrial Society And social welfare,Russel saye Foundation N.Y,1958,p17

Howard L.Russell,Public Welfare,Social Work book,P351-363) (2 Weinberg ,kiros,social problems,in modern urban,1970,p151-158 (3)

(4)D. Gujarati,Econometrics by Example ,Palgrave.Macmillan:U.K,Ist Edition,2011,P.206 .)5 (

(6)Dickey ,D.A and W.A.Fuller ,Distribution of the Estimatrs For Autoregressive Time Senes With aUnit Root,Jomal of American Statistical Asso Ciation,74,1979,PP.427-31

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.120.26